

السياسة النقدية: أزمة ملاذ أم ملاذ من الأزمة؟

رائد شرف الدين
وليّد بركات

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس والشمال
رابطة خريجي كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية - الفرع الثالث
مكتب المنية للإعلام
١١ تموز ٢٠١٩ | طرابلس

قائمة المحتويات

- ٢ مقدمة
- ٢ أزمة ملاذ أو ملاذ من الأزمة؟
- ٥ سياسة مصرف لبنان النقدية: ملاذ وسط الأزمات
- ١٢ آثار مبادرات مصرف لبنان على الأمن الاجتماعي-الاقتصادي-البيئي
- ١٤ الخلاصة

بدايةً، أتقدّم بالشكر إلى كلِّ من غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس والشمال ورابطة خريجي كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية - الفرع الثالث ومكتب المنية للإعلام لهذه الدعوة الكريمة للتحدث والتحاوّر مع نخبة من أهلنا في طرابلس والشمال عن موضوع حيوي يتّصل بمفاصل أساسية من حياتنا الاجتماعية-الاقتصادية في بقعةٍ جغرافيةٍ عزيزةٍ من وطننا لطالما تميّزت بالعطاء دون أن تحظى بالامتيازات. وقد اخترت عنواناً لحديثنا اليوم يتمحور حول جانبٍ جدلي من جوانب السياسة النقدية في العالم بشكلٍ عام وفي وطننا بشكلٍ خاص، وهو "السياسة النقدية: أزمة ملاذ أم ملاذ من الأزمة؟"

في حديث للعضو السابق في مجلس بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي جيريمي ستاين (Jeremy Stein) عبّر فيه عمّا يراه من فاعلية آليات السياسة النقدية بالقول أن مصدر فاعلية سياسة سعر الفائدة هو أنها "تسدّ كل الشقوق والثغرات". ولهذا السبب تحديداً، يرى بعض النقاد أن على صانعي السياسة النقدية أن يتخذوا خياراتٍ حذرة وفيها من الدقة ما يجعل آثارها على درجةٍ عالية من الانتقائية. كثر الحديث في العقد الأخير الذي لحق الأزمة المالية العالمية عن فاعلية آليات السياسة النقدية للمصارف المركزية ومدى نجاحها في رصد بوادر الأزمات والحد من أضرارها ومعالجة آثارها، عدى عن كونها تشكّل، افتراضاً، ملاذاً أخيراً للمالية العامة وضابطاً للاستقرار المالي في النظام المالي العام للدولة.

في حديثي اليوم، سوف ألقى الضوء على بعض ما تمّ تداوله من مظاهر أزمة السياسة النقدية والاستقرار المالي في العالم بعيد انفجار الأزمة المالية العالمية، وفي لبنان بشكلٍ خاص. كما سأتحدث عن الدور الذي لعبته السياسة النقدية في ضبط الوضع المالي العالمي والتيسير الاقتصادي في العالم (ما بعد الأزمة المالية)، وتميُّز لبنان في النأي عن تداعيات الأزمة ودور سياسته النقدية، بما تكتنفه من رؤى ومبادرات اجتماعية-اقتصادية في ردف الاقتصاد اللبناني بمقومات الصمود وسط أزمة ماليته العامة وفي ظلّ التحولات الجارية عالمياً والأزمات المحتممة إقليمياً.

II. أزمة ملاذ أو ملاذ من الأزمة؟

يرى العديد من المحللين والمراقبين أن أسباب الأزمة المالية التي تفجّرت العام ٢٠٠٨ تتعلّق بتناقضات العولمة نفسها التي أدّت إلى انهيارات نتيجة التباين بين الاقتصادات المترابطة وغياب عملية سياسية يمكنها تقديم حلول عالمية. في حين يعتبر الكثيرون أنه من الواضح أن تلك الأزمة المالية كانت أحد مظاهر العلاقة العرجاء بين الاقتصاد والأخلاق. فقد سمح التوجه الليبرالي المتمادي بإزالة الكثير من أساليب الرقابة والضبط التي تشكّل عناصر أساسية لمبادئ الشفافية والمحاسبة، في ظلّ تواطؤ البنية السياسية مع المنظومة التمويلية التي استهدفت جني الأرباح السريعة دونما اعتبار لمصالح المدخّرين والاقتصادات الوطنية. ومع نمو اقتصاد رمزي تصوّر

ضخم شديد الاعتماد على الاقتراض، سيطر التوجه نحو التكاثر المالي البعيد كل البعد عن عمليات التراكم الإنتاجيⁱⁱ.

بين تناقضات العولمة واستفحال أزمته الأخلاقية، أصبح تحقيق استقرار ميزان المدفوعات يستوجب تحقيق استقرار حساب رأس المال، نظراً إلى حركة رؤوس الأموال الواسعة والسريعة دولياً. وهذا يتطلب إعادة الثقة في استقرار النظام المالي المحلي عن طريق توجيه الاهتمام إلى تنظيم الرقابة على المصارف وشفافية المعلومات الماليةⁱⁱⁱ.

ومما يزيد المشهد تعقيداً، أن النظام المالي العالمي أثبت أن هشاشته هي جزء لا يتجزأ من طبيعته، بحيث تتكوّن هذه الهشاشة في فترات الطفرة الاقتصادية. فالوقائع أثبتت أن احتواء التضخم ليس كفيلاً بضمان الاستقرار الاقتصادي. بل إن ميول قوى السوق نحو الخوض في مزيد من المخاطر تتركز في أوقات استقرار الاقتصاد الكلي، مما يجعلها عرضةً للذعر عند حصول أزمات تهدد جدارتها الائتمانية، مسببةً اختلالاً في السوق، سرعان ما يتحوّل إلى أزمة منهجية^{iv}.

يأتي كل هذا في الوقت الذي يعاني بناء بنية تنظيمية صارمة للنظام المالي العالمي من التعثر بسبب الضغوط التي تمارس من قبل بعض أوساط الصناعة المالية الدولية لإضعاف هيكله. وهذا من شأنه تغليب المصالح المنظمة للصناعة المالية على المصلحة العامة، مما يندّر بمزيد من الأزمات^v.

لقد أدى هذا المشهد إلى بروز تحدياتٍ أمام السياسة النقدية في فترة ما بعد الأزمة المالية، من أهمّ توجهاتها:

أولاً، إطلاق عملية تكامل مالي عبر إنشاء جسر تنظيمي أحادي للنظام المالي برّمته. وهذا يتطلب تقليص الفوارق بين الخدمات المقدّمة من المؤسسات المالية المختلفة، وزيادة عدد التكتلات المالية، وتحقيق وفورات الإنتاج في آلية التنظيم، وتوسيع نطاق التنظيم المالي ليشمل كل المؤسسات المالية، خاصة تلك التي تهدد الاستقرار المالي، وبالتحديد مؤسسات صيرفة الظل^{vi}.

ثانياً، التدقيق في كفاءة وكالات التصنيف الائتماني ونزاهتها، بعدما اعتري عملها الكثير من الشوائب^{vii}.

ثالثاً، الإضاءة على الحوكمة المؤسسية وسياسات التعويضات المالية المعتمدة في القطاع المالي لكبار الموظفين^{viii}.

رابعاً، إنشاء برامج للثقافة والتربية الماليتين لتعزيزهما لدى الجمهور، خدمةً لأهداف تعزيز القدرات المالية والشمول المالي، بحيث يشارك في تطوير هذه المفاهيم وتطبيقها مجموعة من المؤسسات والوكالات الحكومية وغير الحكومية، والهيئات التنظيمية المصرفية، والصناعة المصرفية، وجمعيات المستهلكين^{ix}.

خامساً، إيجاد إطارٍ من التناغم والتكامل بين التنظيم المالي والسياسة النقدية، بعد أن كان ينظر إلى كل من السياستين بمعزل عن الأخرى. وتبع هذه الحاجة من سببين: أولاً، إن الشروط

التقليدية للملاءة المصرفية الفردية لم تعد ينظر إليها على أنها كافية لتحقيق استقرار النظام بكتّيته. أما السبب الثاني، فهو الوعي بأهمية الدور الذي يمكن للسياسة النقدية أن تلعبه في الحد من المخاطر النظامية في القطاع المالي، والتي ترتب آثاراً مدمرة على الإنتاج واستقرار الأسعار الذي تسعى إليه السياسة النقدية^x. وهنا يكمن تحدّي الربط بين التنظيم المالي والسياسة النقدية، وحسن استخدامهما باتّزان، بحيث يخدم كلٌّ منهما الآخر، عن طريق تطبيق الرقابة التحوطية الكلية (macro-prudential supervision) التي تعمل بوظيفتين تعكسان بعضهما: حماية النظام المالي من الاقتصاد، وحماية الاقتصاد من النظام المالي. وهذا يعني حماية النظام المالي من التذبذبات التي تترتب على ممارسات استقرار الأسعار للسياسة النقدية من ناحية، وحماية الاقتصاد من طفرات النظام المالي من ناحية أخرى^{xi}.

سادساً، مواجهة أحد التحديات الهيكلية التي يواجهها النظام المالي ويغذيها، والتي ساهمت بشكلٍ كبير في إطلاق الفوائض المالية التي مهّدت للأزمة، وهي الفجوة الشاسعة في المداخل والثروات، كما يشير اقتصاديون أمثال جيمس غالبرايت وجوزيف ستيغليتز وجون بول فيتوسي. وفي هذا الإطار يشير اقتصاديون إلى ضرورة تطوير اقتصاديات السلع العامة العالمية أو الإقليمية لما لها من عائدات محتملة من الاستثمار الاجتماعي العالمي. كذلك يلحظ الاقتصادي روبرت سولو أن الاستثمار العام ينبغي أن يكون مستداماً وذات طابع اجتماعي، ولا ينبغي الربح الفوري فقط. فالتحدي يكمن في استحداث سياسات اقتصادية توائم بين استقرار الأسعار والحماية الاجتماعية في سياق الترابط القائم بين البلدان^{xii}.

سابعاً، إيلاء أهمية خاصة لمسألتي الابتكار المالي وحماية المستهلك المالي، لتأمين وصول المستهلك للخدمات وتحقيق ملاءمتها لحاجاته. هنا لا بدّ من تحسين الشفافية في عرض الخدمات المالية للمستهلك بأقلّ الأكلاف، وإزالة القيود التجارية المفروضة أو غيرها من الحواجز. لذا يكمن التحدي في وضع مجموعة من المبادئ تضمن اتّساق حوافز الوسطاء الماليين مع هدف حماية مصالح المستهلكين^{xiii}.

في مواجهة هذه التحديات، انبرت السياسة النقدية للعب دور الملاذ الأخير بوجه الأزمات بشكلٍ غير مسبوق، كمّاً ونوعاً، عبر ممارستها للهندسات المالية، في إطار انتهاج أدوارٍ غير تقليدية تتركز حول إضفاء بعدٍ اجتماعي وأخلاقي وتموي على أداء السلطة النقدية، وتجديد الجهود الرامية إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية-الاقتصادية لديها. وفي هذا السياق، تتمحور المبادرات غير التقليدية للسياسة النقدية حول قضايا حيوية، مثل مساندة الحكومات في خلق الظروف المواتية لتحقيق النمو المستدام، وتوفير الإمكانيات لإعادة إحياء سوق العمل، وتحسين الأمن الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة، وإحداث توازن ما بين التمويل الإقراضي والتمويل المساهم، واتباع السياسات الكفيلة بتطبيق الحدّات عبر مواكبة التطورات المعرفية والتقنية التي تغزو الأنظمة المالية والمصرفية، وتعزيز البيئة التنافسية وتخفيض كلفة الخدمات المالية والتخفيف من مشكلة الإقصاء المالي للمستخدمين، وتشجيع ظواهر الاقتصاد الإنتاجي بعيداً عن آفات الاقتصاد الريعي، وصولاً إلى إطلاق المبادرات التحفيزية للاقتصاد. هذا بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه

الشق التنظيمي للسياسة النقدية في رفق التنمية من خلال تحصيل الاستقرار المالي، ونشر مبادئ الحوكمة المؤسسية والإدارة الرشيدة، وتعزيز الثقافة المالية لدى المستهلك. وكل هذا يصب في تعزيز الشمول المالي، بحيث يتمكن كل مواطن من الوصول إلى مصادر التمويل بأقل الأكلاف.

III. سياسة مصرف لبنان النقدية: ملاذ وسط الأزمات^{xiv}

في ظلّ التوجهات العالمية الأنفة الذكر، اتجهت سياسة مصرف لبنان النقدية نحو لعب دور غير تقليدي في العقد الأخير، بعد أن كانت قد أرست هذه السياسة نظاماً نقدياً مستقراً ونظاماً مالياً محصناً، كان لهما اليد الطولى في مدّ الاقتصاد اللبناني بمقومات الصمود ووسائل التكيف وأدوات التطور على مدى حقباتٍ بالغة الحساسية من تاريخ لبنان.

ساهمت سياسات مصرف لبنان في التصدي للأزمة الوطنية بكل ما تحمله من أخطارٍ وتعقيدات سياسية واقتصادية واجتماعية. وما أدلّ على هذه الأخطار والتعقيدات سوى أزمة المالية العامة المستفحلة والمستمرة منذ ما يقارب العقدين بما تتضمنه من عجزٍ في الموازنة وما ينتج عنه من تفاقمٍ في الدين العام، بالإضافة إلى الضعف المنهجي في إنتاجية المؤسسات والاقتصاد بشكلٍ عام، فيما زاد من حدّية كلّ ذلك تداعيات الحرب السورية وأثارها. وإذا نظرنا إلى جملةٍ من المؤشرات الاقتصادية ذات الدلالة، لأمكننا تلمّس جوانب أساسية من أزمة الاقتصاد اللبناني واستشراف السبل الآيلة لإيجاد الملاذ منها:

- تجاوزت نسبة الدين العام للناتج المحلي مستوى الـ ١٥٠٪، حيث يصنّف مستوى لبنان ضمن الدول الخمس الأعلى عالمياً^{xv}. كما بلغ العجز المالي ٦,٢٥ مليار دولار في العام ٢٠١٨، أي ما يوازي ٣٥٪ من المصاريف و١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي^{xvi}.
- يصنّف لبنان في المرتبة ١٤٢ من أصل ١٩٠ عالمياً بحسب مؤشر بيئة الأعمال للعام ٢٠١٨ الصادر عن البنك الدولي^{xvii}.
- يصنّف لبنان في المرتبة ٨٠ من أصل ١٤٠ عالمياً بحسب مؤشر التنافسية العالمي للعام ٢٠١٨، حيث تتركّز نقاط الضعف في مجالات حيوية الأعمال (المرتبة ١٠٩)، وسوق العمل (المرتبة ١٠١) وسوق السلع (المرتبة ١٠٨)، واستقرار الاقتصاد الكلي (المرتبة ١١٤)، ووضع المؤسسات (المرتبة ١١٣)^{xviii}.
- يصنّف لبنان في المرتبة ٩٥ من أصل ١٥٧ عالمياً، وفي المرتبة العاشرة عربياً، من حيث الانفتاح الاقتصادي في التجارة، بحسب المؤشر العالمي للانفتاح الاقتصادي للعام ٢٠١٩^{xix}.

ⁱالدول الخمس الأعلى عالمياً من حيث نسبة الدين العام للناتج المحلي بحسب الترتيب المصرّح عنه من قبل صندوق النقد الدولي هي (ابتداءً من الأعلى): اليابان (٢٣٧,٥٪)، فنزويلا (٢١٤,٤٪)، السودان (١٧٧,٩٪)، اليونان (١٧٤,٢٪)، لبنان (١٥٧,٨٪).

- يصنّف لبنان في المرتبة ١٥٤ من أصل ١٨٠ عالمياً، وفي المرتبة ١٢ من أصل ١٤ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من حيث الحرية الاقتصادية، بحسب مؤشر الحرية الاقتصادية للعام ٢٠١٩.^{xx}
 - يصنّف لبنان في المرتبة ٨٩ من أصل ١٢٦ عالمياً، وفي المرتبة السادسة من أصل ثمانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^٢، من حيث سيادة القانون بحسب مؤشر سيادة القانون للعام ٢٠١٩ الصادر عن مشروع العدالة العالمية.^{xxi}
 - يصنّف لبنان في المرتبة ١٣٨ من أصل ١٨٠ عالمياً، وفي المرتبة ١٣ من أصل ٢١ عربياً، من حيث الفساد، بحسب مؤشر تصورات الفساد للعام ٢٠١٨ الصادر عن منظمة الشفافية العالمية.^{xxii}
 - يصنّف لبنان في المرتبة العاشرة من أصل ١٤ عربياً من حيث الرقمنة^٣، بحسب المؤشر الرقمي لمجموعة المستشارين العرب للعام ٢٠١٨.^{xxiii}
 - يصنّف لبنان في المرتبة ١٠٦ من أصل ١١٥ عالمياً، وفي المرتبة الأخيرة عربياً، من حيث مؤشّر تحوّل الطاقة (Energy Transition Index) للعام ٢٠١٩، بحسب المنتدى الاقتصادي العالمي.^{xxiv}
 - انخفضت الأصول الأجنبية الصافية للقطاع المالي، وهي مؤشر لميزان المدفوعات، بقيمة ٣,٣ مليار دولار في الأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠١٩، مقارنةً بانخفاض بلغ ٧٧٣ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٨.^{xxv}
 - انخفض عدد العمليات العقارية بنسبة ١٦٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠١٩، كما انخفض عدد رخص البناء بنسبة ٢٣٪ في الأشهر الأربعة الأولى من العام نفسه.^{xxvi}
- إن مكن الاعتلال الحقيقي في الاقتصاد اللبناني بحسب ما تدلّ عليه هذه المؤشرات ليس أزمة مديونيته العالية والعجز في موازنته فحسب، بل الأهمّ من ذلك كله هو ما يحول دون تخفيض العجز والمديونية، ألا وهو الضعف البنوي المتنامي الذي اعترى الاقتصاد اللبناني بعد الحرب الأهلية بشكلٍ خاص في قطاعاته الإنتاجية ومؤسساته العامة وخدماتها وبيئته التنافسية وميزاته التفاضلية وبنيته التحتية. وما أدلّ على ذلك سوى تقرير البنك الدولي الذي ذكر أن لبنان قد خسر

^٢ يتضمن تقرير مؤشر سيادة القانون للعام ٢٠١٩ الصادر عن مشروع العدالة العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بحسب الترتيب ابتداءً من الأعلى): الإمارات العربية المتحدة، الأردن، تونس، الجزائر، المغرب، لبنان، إيران، مصر.

^٣ سجّل لبنان درجة ٥٨,٠٤٪ من حيث الرقمنة بحسب المؤشر الرقمي لمجموعة المستشارين العرب للعام ٢٠١٨، وهي نسبة أقل من متوسط درجة المنطقة العربية البالغ ٦٤٪. كذلك فإن هذه النتيجة هي أقل من متوسط درجة مجلس التعاون الخليجي البالغة ٧٨٪، ولكنها أعلى من متوسط النتيجة في الدول العربية غير الخليجية والتي بلغت ٥٣,٥٪. وقد سجّل مستوى الرقمنة في لبنان نسبةً أعلى منها في كل من مصر (٥٦,٤٪) والعراق (٥٢,٤٪) والجزائر (٤٩,٤٪) وموريتانيا (٣٠,٣٪). احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في المنطقة العربية من حيث الرقمنة بنسبة ٨٤,٢٪، في حين احتلت موريتانيا المرتبة الأخيرة.

٩٪ من ناتجه المحلي الإجمالي سنوياً منذ نهاية الحرب الأهلية نتيجة أداء نظامه في المحاصصة الطائفية، وهو ما يمثل نصف قيمة ناتجه المحلي الإجمالي تراكمياً^{xxvii}. حتى عنصري الانفتاح والحرية الاقتصاديين الذين طالما تميّز بهما لبنان في محيطه أصبحا عنصرين شبه حيايين. لا يعني هذا أنه ليس لدى لبنان إمكانياتٍ وميزاتٍ تفضلية يمكن البناء عليها. بل العكس هو الصحيح، إذ تسبّب هذه الثغرات في الكثير من الفرص الضائعة والإمكانيات المهدورة التي يمتلكها لبنان، تحديداً في مجالات رأسماله البشري وقطاعه المالي وطاقاته الاغترابية، هذا إذا ما أغفلنا ما ينتظرنا من موارد نفطية وغازية ما زالت كامنة. وتصبّ الخلاصات العامة لمشاورات بعثة صندوق النقد الدولي إلى لبنان للعام ٢٠١٩ خلال الشهر الماضي في هذا الاتجاه، حيث ركّزت على إجراء إصلاحاتٍ هيكلية لتحفيز النمو والميزة التنافسية في الاقتصاد، لا سيما في قطاع الكهرباء والإدارة العامة. كما نوّهت بفعالية دور المصرف المركزي في حماية الاستقرار المالي والنقدي، مع الإشارة إلى ضرورة التنبه إلى تعزيز ميزانية مصرف لبنان والملاءة لدى المصارف. علماً أن صندوق النقد اعتبر تخفيض التصنيف الائتماني للبنان من قبل وكالات التصنيف (آخرها موديز) انعكاساً للتحديات الراهنة في ماليته العامة^{xxviii}.

وسط هذه المطبات الاقتصادية والمالية التي يعاني منها لبنان، سعى مصرف لبنان دوماً أن يكون عنواناً مؤسسياً للاستقرار والحصانة من خلال سياساته النقدية وضوابطه التنظيمية وكفاءة إدارته وجهود موارده البشرية. أما الهدف الأسمى لهذه الممارسة فهو بثّ الثقة والاطمئنان والتفاؤل بمستقبل لبنان واقتصاده وطاقاته الكامنة وريادة رأسماله البشري بالرغم من كل ما يحيط به من أزمات متعددة المصادر. ويكتسب هذا الهدف أهميةً استراتيجية في مسيرة النهوض بالدولة ومؤسساتها، وتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين، وصيانة الأمن والرأس المال الاجتماعيين.

وما أدلّ على فاعلية الدور الذي يلعبه مصرف لبنان منذ تأسيسه، وفي العقدين الأخيرين على وجه الخصوص، سوى مبادرات مصرف لبنان المستمرة في رفق الاقتصاد اللبناني بشرايين النمو ووسائل التنمية، ودعم الدولة اللبنانية من خلال آليات التمويل والهندسات المالية، وتطوير القطاع المالي وصيانتته وضبطه تنظيمياً. كما أن الصعوبات التي يمرّ بها الوطن شكّلت حافزاً إضافياً للمبادرات التقليدية وغير التقليدية لمصرف لبنان، انطلاقاً من قناعةٍ جذرية أن الأزمات، إذا أحسن التعامل معها، يمكن أن تشكّل المناسبات الأكثر أهمية لإطلاق المبادرات، وحتى أن تكون فرصاً لإنجازات مستقبلية. لقد بُنيت هذه الرؤية على أساس العلاقة التكاملية بين النمو والتنمية الاقتصاديين من جهة، والاستقرار والأمن المجتمعي من جهة أخرى. وقد أثبتت عناصر هذا النهج يوماً بعد آخر جدواها وفعاليتها ونجاحها من خلال المقاربات التي سيلي ذكرها.

أولاً، في الشق التنفيذي-التقليدي على صعيد الحفاظ على الاستقرار النقدي

سعى مصرف لبنان إلى تحفيز النمو وتعزيز التنمية وضمان الاستقرار النقدي لتجنّب الأضرار التي تفرضها هشاشة الاقتصاد اللبناني الحالية على مستوى ماليته العامة وميزانه التجاري وميزان مدفوعاته، وذلك عبر وسائله وأدواته التقليدية التالية:

- الحفاظ على استقرار سعر الصرف حيال المخاطر السيادية ضمن هوامش مناسبة، منذ العام ١٩٩٩ (١٥٠١-١٥١٤ ل.ل. للدولار الواحد).
 - الحفاظ على استقرار الأسعار والسيطرة على التضخم ضمن إطار الهدف المنشود وهو أربعة بالمئة.
 - تعزيز موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية التي بلغت مستويات قياسية. فيما انخفضت مؤخراً نظراً لانخفاض الأصول الأجنبية الصافية في القطاع المالي منذ بداية العام الجاري. وتبلغ هذه الموجودات حالياً حوالي ٣٦,٥ مليار، يضاف إليها مخزونه الوفير من احتياطي الذهب الذي تبلغ قيمته حوالي ١١ مليار دولار ويشكّل صمام أمان إضافي للاقتصاد ويأتي في المرتبة الثانية عربياً والثامنة عشر دولياً.
 - إدارة السيولة لدى المصارف، والتي تخطت قاعدتها الرأسمالية الـ ٢١ مليار دولار في كانون الأول ٢٠١٨ بنسبة نمو سنوية بلغت ٣,٥٪، من خلال إصدار شهادات الإيداع التي تخطت قيمتها ٣١ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨، وتشجيع التسليف بالليرة اللبنانية للمشاريع الإنتاجية والسكنية والبيئية والتعليمية، بما يجنب البلاد مخاطر التضخم.
 - المحافظة على الاستقرار النسبي لمعدلات الفوائد ضمن مستويات مريحة للأسواق ومناسبة لتصنيف لبنان.
 - المحافظة على الثقة الائتمانية للبنان من خلال الحرص على ملاءة الدولة ومصداقيتها في تسديد التزاماتها عبر توفير حاجات الدولة التمويلية.
 - إدارة الدين العام للدولة اللبنانية بشكلٍ مجدٍ وفعالٍ بهدف خفض كلفة المديونية.. في هذا الإطار، انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل جذري من ١٨٠٪ في العام ٢٠٠٦ إلى حوالي ١٣٧٪ في العام ٢٠١١، لتعود وترتفع إلى حوالي ١٥٠٪ بسبب التباطؤ الحاصل في النمو الاقتصادي خلال الأعوام الثمانية الماضية.
- ثانياً، في الشق التنفيذي-غير التقليدي على صعيد تحسين الأمن الاجتماعي- الاقتصادي- البيئي من خلال البرامج التحفيزية لمصرف لبنان الموجهة عبر المصارف
- يتركز هذا الجزء من السياسة النقدية التنفيذية حول إضفاء بعد اجتماعي وأخلاقي وتموي على أداء السلطة النقدية وتجديد الجهود الرامية إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية-الاقتصادية لديها عبر تطبيق هندسات إضافية، خاصة في مواجهة الأزمات. فمن جهة، يجب على السلطة النقدية الحفاظ على مصداقية الالتزام بالمصالح الوطنية الاقتصادية-النقدية العليا والتقيّد بالدور المنوط بها دستورياً كسلطة تنظيمية، ضمن الأنظمة والقوانين المرعية. ومن جهة أخرى، يُلقى على عاتق هذه السلطة مسؤولية المشاركة الفاعلة في التصدي للأزمات الاقتصادية الطارئة والقيام بما يلزم لصيانة الأمن الاقتصادي، بجانبه النقدي-المالي على وجه الخصوص، كسلطة تتمتع بحيزٍ من الاستقلالية وبالقدرة على المناورة في الاستخدام الفعال والمجدي للموارد المتاحة^{xxix}.

في هذا السياق، اتّجهت سياسة مصرف لبنان خلال العقدین الماضیین نحو توفير المناخ المناسب لإطلاق آليات تحسين الأمن الاجتماعي-الاقتصادي بهدف تأمين التمويل للحاجات الاجتماعية-المعيشية للمواطن اللبناني عبر المصارف من جهة، وتمويل المكوّنات الاقتصادية للقطاع الخاص وإعادة تكوين الطبقة الوسطى من جهة ثانية، وتشجيع المشاريع الصديقة للبيئة من جهة ثالثة. في هذا المجال، أطلق مصرف لبنان العديد من المبادرات والتحفيزات المصرفية في مجال التسليف إلى القطاع الخاص، الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي في عملية تحفيز الاستثمار والمبادرة بمشاريع جديدة وخلق فرص العمل الأكثر تخصصاً وكفاءة.

انسجماً مع هذا التوجه، بادر مصرف لبنان خلال السنوات الماضية إلى تقديم التحفيزات المتنوعة للمصارف من أجل الانخراط في برامج تسليفية تجاه القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهؤلاء هم بمثابة المحرك الأساسي في عملية تحفيز الاستثمار والمبادرة بمشاريع جديدة وخلق فرص العمل الأكثر تخصصاً وكفاءة. وهدفت هذه التحفيزات إلى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والسكنية والبيئية والتعليمية. وقد نتج عن هذه المبادرات تحفيز النمو عن طريق تحريك الطلب الداخلي، وإيجاد مزيدٍ من فرص العمل، بحيث بلغ معدّل قيم الرزم التحفيزية منذ إطلاقها العام ٢٠١٣ مليار دولار سنوياً.

ثالثاً، في الشق التنظيمي للسياسة النقدية

للشق التنظيمي من السياسة النقدية حصته في رفق التنمية. فالسلطة النقدية لديها هامش واسع من القدرة على إيجاد بيئة تنظيمية حاضنة للنمو والتنمية المستدامين، لما تتمتع من صلاحيات تنظيمية على صعيد النظام المالي والقطاع المصرفي. من هنا، انكب مصرف لبنان على إنشاء بنية تنظيمية متطورة ومحصنة تجاه المخاطر المحدقة بالقطاع المالي-المصرفي، إدراكاً منه أن هذه البنية التنظيمية ضرورية لحماية الأمن الاجتماعي، نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه القطاع المالي-المصرفي في تأمين الحاجات الاجتماعية-الاقتصادية وتحريك الدورة الاقتصادية. انطلاقاً من هذه الرؤية، قام المركزي باعتماد المبادرات التالية على مدى العقدین الأخيرين:

أ. تنظيم القطاع المالي-المصرفي وتطويره

قام مصرف لبنان بتنظيم وتطوير نظام مصرفي موثوق يتميز بتقيده الصارم بالمعايير والمواصفات الدولية المصرفية والمحاسبية. وقد أثبت هذا النظام صوابيته من خلال تمكنه من مواجهة المصاعب التي عصفت بالاقتصاد اللبناني. وقد شملت عملية التنظيم والتطوير العناوين التالية:

- تشجيع المصارف على التسليف المتوسط الأجل وعلى تطوير المهنية اللازمة لتفعيل التسليف إلى القطاع الخاص. فابتداءً من العام ٢٠٠٩، ولأول مرة في تاريخ لبنان المالي، فاقت تسليفات المصارف إلى القطاع الخاص تسليفاتها إلى القطاع العام بقدرٍ مهم، مما يشكل تغييراً نوعياً في العمل المصرفي. وقد شهد سجل النشاط الإقراضي الإجمالي نمواً بنحو ١,٩٪، مع تجاوز إجمالي القروض إلى القطاع الخاص (غير المالي) ٦١,٧ مليار دولار، مقابل

٣٤,٣ مليار دولار إلى القطاع العام في نهاية العام ٢٠١٨، بنسبة دولية إجمالية بلغت ٦٩٪ في نهاية العام ٢٠١٨.

- التشديد على تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة والتحكّم بالمخاطر وحماية المستهلك. وتدرج هذه المقاربة الهادفة إلى زيادة الشفافية وتعزيز الإدارة الرشيدة ضمن الأهداف الرئيسية لسياسة مصرف لبنان الذي أنشأ لهذه الغاية وحدة الإدارة الرشيدة، ووحدة حماية المستهلك لدى لجنة الرقابة على المصارف. ويتمّ هذا كله بالتوازي مع تطوير الوعي المناسب لدى المستهلك المالي.
- تنظيم قطاع المصارف الإسلامية وإصدار التعاميم الخاصة بإدارتها وعملياتها بموجب الصلاحية المعطاة لمصرف لبنان. كما أصدر تعاميم ترعى بشكل محدّد العقود الخاصة بالمصارف الإسلامية.
- تشجيع انتشار المصارف اللبنانية في الخارج عن طريق وضع الأطر والمعايير المناسبة لهذا التوسع، بحيث بلغ عدد فروع المصارف اللبنانية في الخارج ٧٨، منتشرة في سبع دول.
- المشاركة في تطوير الأسواق المالية وأسواق رأس المال، حيث أنشئت لهذه الغاية هيئة الأسواق المالية بغية إحداث توازنٍ ما بين التمويل الإقراضي والتمويل الرأسمالي. أما أبرز مبادرات الهيئة مؤخراً، فهو إطلاق المنصة الإلكترونية لتداول جميع الأوراق المالية بتاريخ ١٨ حزيران ٢٠١٩. ومن شأن هذه المنصة إحداث نقلة نوعية في واقع الأسواق المالية ومراكز القطاع المالي في لبنان عبر جذب السيولة اللازمة لنمو مختلف القطاعات الاقتصادية، وتفتح أمامها خيارات متعددة للحصول على التمويل المطلوب. وتتيح هذه المنصة للأسواق اللبنانية إمكانية الإدراج والتداول والاستثمار في كافة أنواع الأدوات المالية والعملات والمعادن الثمينة. كما أنّ هذه المنصة سوف تأخذ أبعاداً إقليمية ودولية بالتعاون مع البورصات الأخرى في العالم، وستستقطب الاستثمارات من الانتشار اللبناني في بلاد الاغتراب من أنحاء العالم كافة.

ب. الحفاظ على سلامة النظام المالي-المصرفي من المخاطر

لقد أثبت مصرف لبنان بواسطة الأجهزة المرتبطة به قدرته وتصميمه على مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد سلامة النظام المالي-المصرفي من خلال الإجراءات التالية:

- الحرص على سيولة مرتفعة لدى المصارف وتشجيع تدفق الودائع باتجاهها مما يمكّن الاقتصاد اللبناني من الاستمرار بتمويل حاجاته. فهذه السيولة تعتبر أساسية للنمو وإعادة إطلاق النشاط الاقتصادي بعد انتهاء الأزمات السياسية والأمنية. إن المحافظة على هذه السيولة تتم من خلال التمسك بالنموذج المصرفي المحافظ والابتعاد عن المضاربة والمواكبة الدائم للأسواق.

- تدعيم رسملة المصارف اللبنانية بما يفوق متطلبات بازل-3، من أجل إبقاء المصارف منخرطة في العولمة المصرفية، حيث تجاوزت نسبة الملاءة لديها مستوى الـ 10٪ المطلوب عالمياً، لتصل تدريجياً إلى 16,5٪ حالياً، مما يساهم في تحصين القطاع المصرفي اللبناني. كما شدد مصرف لبنان أيضاً على نوعية الأموال الخاصة للمصارف، حيث منح الأفضلية لكل ما له علاقة بالأموال الخاصة السائلة. أما الهندسات المالية الأخيرة، فقد دعمت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، وحشدت القاعدة الرأسمالية للمصارف، بما يخدم مواجهة مخاطر الائتمان ويلبي متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS9).
- اتخاذ جميع التدابير الاحترازية للتحوط من مخاطر التسليف، باعتماد سياسات تسليفية تراعي ما بين الغاية التسليفية للقروض وإدارة المخاطر. فوضعت ضوابط على التسليف، لا سيما العقاري منه، لمنع حصول فقاعة عقارية، وكذلك على الأسهم والسندات المحلية والدولية لحماية المصارف والمستثمرين من التقلبات المفاجئة والحادة في الأسواق الخارجية. إضافةً إلى ذلك، اتخذت تدابير للحد من الانكشاف على الأدوات المالية السيادية التي لا يملك مصرف لبنان السيطرة الكلية عليها، حيث تم عام 2004 تنظيم تعاطي المصارف بالمشتقات المالية وإخضاعها للترخيص المسبق من قبل المجلس المركزي لمصرف لبنان. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان كان سابقاً على الصعيد العالمي في وضع ضوابط تمنع المصارف اللبنانية من التداول بالأدوات المالية العالية المخاطر والتي كانت عاملاً أساسياً من عوامل الأزمة المالية العالمية مما جنّب القطاع المالي في لبنان تداعيات هذه الأزمة.
- الفصل بين أعمال المصارف التجارية ومصارف الاستثمار، لحماية أموال المودعين وتجنّب استخدامها في استثمارات مرتفعة المخاطر. فمصارف الاستثمار تقوم بدورٍ حصري كإداة للتنمية الاقتصادية ورسملة القطاع الخاص وإيجاد السيولة.
- عدم السماح بإفلاس أي مصرف وتشجيع عمليات الاندماج بين المصارف، في إطار سياسة مصرف لبنان الحريضة على منعة هيكلية النظام المصرفي وسمعته، حيث بلغ عدد عمليات الدمج 32 عملية منذ بداية التسعينات. يهدف الثبات على هذه السياسة إلى إرساء الثقة لدى المودعين واستقطاب التحاويل، في الوقت الذي شهدت فيه هذه المصارف نمواً في الودائع بلغ حوالي 3,7٪ بنسبة دولاره بلغت 70٪ لتصل إلى مستوى قياسي جديد وهو 189,6 مليار دولار أمريكي في نهاية العام 2018. في حين بلغت الموجودات حوالي 204 مليار دولار في نهاية العام 2018، وما زالت المصارف تحافظ على ربحية مقبولة مع نمو بسيط.
- الحرص على تنظيم المؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة والصرافة وصناديق الائتمان وتطبيق الرقابة ومعايير الشفافية عليها لضبط عملياتها وتحسين نوعيتها، وذلك بهدف تحصين النظام المالي برمته. وهذا ما من شأنه حماية مصالح زبائنها والتشدد في تطبيق قواعد مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، مما يجعل تحويل الأموال غير الشرعية عبر القطاع المالي أمراً في غاية الصعوبة.

- الالتزام بالعقوبات المفروضة من قبل دولٍ أخرى على مؤسسات وأشخاص وبمعايير مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة التهرب الضريبي، مما يقي لبنان على الخارطة المالية العالمية. في هذا الإطار، تم إنشاء وحدة الامتثال في مصرف لبنان ووحدات امتثال لدى المصارف والمؤسسات المالية لمراقبة حسن امتثالها لهذه القوانين والأنظمة.
- تنظيم المركزي للأعمال المصرفية الإلكترونية وإيجاد منصة آمنة لتقديم الخدمات الإلكترونية في القطاع المالي اللبناني، وتأمين نظام دفعٍ محليٍّ آمنٍ ومتطورٍ، في إطار حماية القطاعين المصرفي والمالي من مخاطر النشاطات الجرمية والجرائم الإلكترونية والخلل الوظيفي.

IV. آثار مبادرات مصرف لبنان على الأمن الاجتماعي-الاقتصادي-البيئي

أ. آثار البرامج التحفيزية على الأمن الاجتماعي

أدى تقديم القروض الميسرة للقطاعات الإنمائية والسكنية والتعليمية إلى تعزيز فرص التعليم لأكثر من عشرة آلاف طالب عن طريق منح قروضٍ تعليميةٍ بفائدة لا تتجاوز ثلاثة بالمئة، فضلاً عن المساهمة في تأمين الاستقرار الاجتماعي والعيش الكريم من خلال توفير المسكن لأكثر من ١٣٠ ألف عائلة.

ب. آثار البرامج التحفيزية على الأمن الاقتصادي

في ظلّ عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي ساد خلال السنوات السابقة وضعف الطلب الخارجي على الاقتصاد اللبناني، تهدف البرامج التحفيزية إلى إعادة تكوين الطبقة الوسطى وتحسين مستوى المعيشة لدى شريحة كبيرة من اللبنانيين. فقد أفضت هذه التحفيزات إلى آثارٍ إيجابية على صعيد الطلب الداخلي، إذ ثبت أن أكثر من ٥٠٪ من النمو الإسمي المحقق منذ إطلاق الرزم التحفيزية في العام ٢٠١٣ يعود إلى آثار هذه الرزم. وقد ساهم تطوّر القطاع المصرفي وانتشاره واستفادته من تحفيزات المركزي في تعزيز الشمول المالي للمجتمع اللبناني، الذي بلغ نسبة ٤٧٪ مقارنةً ب ١٨٪ في الدول العربية.

كذلك تمّ توسيع رزم الحوافز لتشمل المؤسسات الصناعية المصدّرة، حيث يصل سقف قيمة القرض الواحد إلى عشرة ملايين دولار، وتتضمن تمويل الماكينات والتجهيزات والبنان، بغية تحسين الميزان التجاري للبنان. بالإضافة، شملت الحوافز دعم الإنتاج اللبناني للأعمال الفنية، حيث وُضع بتصرف المصارف ما يوازي ١٨٠ مليون دولار بفائدة واحد بالمئة لتمكينها من تمويل الإنتاج اللبناني على المديين المتوسط والطويل، نظراً لأهمية هذا القطاع في خلق فرص العمل وحاجته إلى التطوير. وبإدراك مصرف لبنان إلى تأمين قروض بفوائد مخفضة لإنشاء مرائب جماعية للعموم بهدف تأجير مواقف للسيارات.

وفي إطار تحسين الأمن الاقتصادي، لم يرغب بعد التنمية البشرية ومراكمة الرأسمال البشري عن رؤية مصرف لبنان ومشاريعه، باتجاه إطلاق نهضة تنموية ونقل الاقتصاد إلى اقتصادٍ إنتاجي مبني على المعرفة، خاصة أن إحدى أهم ميزات لبنان التفاضلية هي موارده البشرية وطاقاته العلمية. لذلك قام مصرف لبنان بإطلاق مبادرتين أفضتا إلى إنشاء مخيمات الإعداد والتحفيز (boot camps) لتشجيع الطلاب أصحاب الأفكار الخلاقة بغية تطويرها إلى مشاريع عملية. هذا بالإضافة إلى فرص التدريب التي يتيحها مصرف لبنان للطلاب الجامعيين، والمنشورات التي يصدرها لنشر الثقافة المالية في أوساط المواطنين، والأوراق البحثية وورش العمل المنشورة على الصفحة الإلكترونية لمصرف لبنان.

كذلك بادر مصرف لبنان إلى إيجاد موارد الرسملة لقطاع اقتصاد المعرفة والشركات الناشئة، بابتكار هندسة مالية تضع بتصرف هذا القطاع نحو ٦٠٠ مليون دولار بهدف دعم جهود الابتكار والإبداع في أوساط الشباب بشكلٍ خاص وبمساهمةٍ من المصارف. وقد تمّ توظيف أكثر من ٤٠٠ مليون دولار في هذا القطاع حتى الآن، والذي يُعتبر قطاعاً واعداً للبنان، كما القطاع المالي وقطاع النفط والغاز. والجدير ذكره أنه يوجد حالياً في السوق اللبنانية مئات الشركات الناشئة، وأن القطاع قد خلق آلاف فرص العمل، وأضاف إلى الثروة الوطنية ما يقارب المليار ونصف دولار. ويتطلع مصرف لبنان إلى نمو في هذا القطاع ما بين سبعة وتسعة بالمئة سنوياً خلال الثلاث سنوات المقبلة. ويهدف التعميم إلى تحفيز آليات تأسيس شركات جديدة في لبنان، والتي قد تتحوّل في المستقبل إلى شركات مساهمة قابلة لإغناء الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة وتعزيز عمل السوق المالية.

ج. آثار البرامج التحفيزية على الأمن البيئي

وفي الشأن البيئي، شكلت حوافز مصرف لبنان فرصة لإطلاق المشاريع التي تحافظ على بيئة قليلة التلوث، فضلاً عن مشاريع الطاقة البديلة. فهذه المشاريع لا تقتصر إيجابياتها على صحة المواطنين فحسب بل لها منفعة اقتصادية في إحداث وفرٍ في كلفة الطاقة على ميزانية الأسر والمؤسسات والدولة. وقد تجاوز مجموع القروض البيئية من خلال الآلية الوطنية لتمويل مشاريع كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة والأبنية الخضراء (NEEREA) ٦٠٠ مليون دولار لغاية الآن، استفادت منها حوالي ألف مؤسسة.

كذلك دأب مصرف لبنان على حث المصارف على احترام المعايير البيئية الدولية لدى قيامها بدراسة وتقييم المشاريع المعروضة عليها للتمويل. ومن المبادرات البيئية التي قام بها مصرف لبنان أيضاً إنشاء "السطح الأخضر" في مركزه الرئيسي في بيروت، وهو مشروع ريادي في لبنان والمنطقة، ويؤمل أن تعتمد المؤسسات في القطاعين العام والخاص، باعتبار أن استحداث الحدائق في المدن بات أمراً في غاية الصعوبة.

٧. الخلاصة

في الخلاصة، يضع مصرف لبنان نصب عينيه المساهمة في صيانة وتنمية رأس المال في لبنان بأبعاده الثلاثة: المادي والبشري والاجتماعي، وذلك من خلال إجراءاته ومبادراته التنفيذية والتنظيمية. ولكن ينبغي لهذه المبادرات أن تلاقيها وتتكامل معها وتراكم عليها مبادرات أخرى من كافة الفرقاء المعنيين بالأمن الاجتماعي-الاقتصادي للبنان، من أجهزة حكومية وقطاعات اقتصادية وطاقات علمية-ثقافية وفعاليات المجتمعين الأهلي والمدني، لأن تحقيق أي نهضة اجتماعية-اقتصادية يحتاج لتضافر جهود كل هذه الأطر في سبيل صناعة مستقبلٍ عنوانه نهضة الوطن وكرامة المواطن.

وشكراً.

<https://www.americanprogress.org/issues/economy/reports/2016/12/14/294955/the-limitations-of-monetary-policy-as-a-financial-stability-tool>

ⁱⁱ لشهب، ب.، ٢٠١٠. الأزمة المالية العالمية: محاولة في الفهم والتجاوز. بحوث اقتصادية عربية. خريف ٢٠١٠. م.ن.

^{iv} وولف، م.، ٢٠١٤. The Shifts and the Shocks. نيو يورك، ٢٠١٤. م.ن.

^{vi} غابرييلا، ك.، ٢٠١٤. Basell III – A New Approach to Improve International Financial Stability. Spuru. Haret University، ٢٠١٤. م.ن.

^{vii} م.ن.
^{viii} م.ن.

^{ix} البنك الدولي للإنشاء والتعمير – مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٢. Good Practices for Financial Consumer Protection. واشنطن، ٢٠١٢.

^x المفوضية الأوروبية، ٢٠١٤. Financial Crisis: Causes, Policy Responses, Future Challenges. بروكسل، ٢٠١٤.
^{xi} وولف، م.، ٢٠١٤. The Shifts and the Shocks. نيو يورك، ٢٠١٤.

^{xii} المفوضية الأوروبية، ٢٠١٤. Financial Crisis: Causes, Policy Responses, Future Challenges. بروكسل، ٢٠١٤.
^{xiii} لمبكن، س.، ٢٠١٠. Consumer Protection and Financial Innovation: a Few Basic Propositions. OECD. Journal: Financial Market Trends. Volume 2010 – Issue 1. OECD 2010.

^{xiv} شرف الدين، ر.، بركات، و.، ٢٠١٨. مصرف لبنان: سياسة نقدية من أجل نهضة اجتماعية. المركز الإسلامي – عائشة بكار، ٢٢ كانون الثاني، ٢٠١٨، بيروت.

^{xv} https://www.imf.org/external/datamapper/GGXWDG_NGDP@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD
^{xvi} وزارة المالية اللبنانية.

^{xvii} البنك الدولي، مؤشر بيئة الأعمال للعام ٢٠١٨.
^{xviii}

<http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2018/country-economy-profiles/#economy=LBN>

^{xix} المؤشر العالمي للانفتاح الاقتصادي للعام ٢٠١٩.

^{xx} مؤشر الحرية الاقتصادية للعام ٢٠١٩.

^{xxi} مشروع العدالة العالمية، مؤشر سيادة القانون للعام ٢٠١٩.

^{xxii} منظمة الشفافية العالمية، مؤشر تصورات الفساد للعام ٢٠١٨.

^{xxiii} المؤشر الرقمي لمجموعة المستشارين العرب للعام ٢٠١٨.

^{xxiv} المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشرتحول الطاقة للعام ٢٠١٩.

^{xxv} مصرف لبنان.

^{xxvi} نقابة المهندسين في بيروت.

World Bank, 2015. Lebanon: Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity - A Systematic ^{xxvii}
.Country Diagnostic. June 15, 2015

^{xxviii}

<https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/07/02/mcs070219-lebanon-staff-concluding-statement-of-the-2019-article-iv-mission?cid=em-COM-123-39103>

Cochrane, J., Taylor, J., et al, 2016. Central Bank Governance & Oversight Reform. Hoover ^{xxix}
.Institution Press, Stanford University, California